



**مركز البيدر للدراسات والتخطيط**

**Al-Baidar Center For Studies And Planning**

# العراق والولايات المتحدة الأمريكية حوار متجدد وضمانات مركبة

**أ.م.د علي فارس حميد**

**إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط**

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## العراق والولايات المتحدة الأمريكية

### حوار متجدد وضمانات مركبة

أ.م.د علي فارس حميد

مع انتصار العراق على تنظيم داعش الإرهابي في عام ٢٠١٧، والتفكير بإعادة تقييم العلاقات الخارجية على المستوى الثنائي والمتعدد تشغل ذهنية المؤسسات المعنية والقوى السياسية خاصة ما يتصل بنطاق التحالفات ومراجعة الاتفاقيات التي أبرمت سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأخرى، فالجاهزية العسكرية لم تكن كافية والدعم العسكري والأمني لم يكن ضمن التوقيتات المناسبة جعل الحسابات الإستراتيجية في حالة مراجعة مستمرة وقلق من أي تطور قد يعجل في انهيار النظام السياسي. غير أن لحظة الانتصار والمتغيرات التي نشأت بفعل اختلاف الفاعلين على المستوى الداخلي كان لها تأثيرات متعددة على عملية صنع القرار وتوجهات العراق الخارجية.

أسهمت الضربات العشوائية باستهداف البعثات الدبلوماسية والحراك الشعبي في تشرين الأول ٢٠١٩ إلى جملة من المتغيرات التي نشأت بسبب تباين الرؤى وقلة المنجز الوطني خاصة بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي والمراجعات غير المنطقية لحسابات القوة الدولية، الأمر الذي نقل صدام المصالح باتجاه العراق بين القوى الرئيسة في النظام الدولي والقوى الإقليمية الأساسية في المنطقة والذي كان له تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار الداخلي في العراق<sup>١</sup>.

وعلى أثر الفوضى تم توجيه ضربة عسكرية من قبل الطائرات الأمريكية استهدفت رتلًا عسكرياً يحمل الجنرال قاسم سليمان ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس أدت باستشهادهم على طريق مطار بغداد الدولي مما أدى إلى ردود فعل كبيرة في الأوساط السياسية والشعبية انتهت بقرار مجلس النواب العراقي القاضي بإخراج القوات الأجنبية من البلاد.

١. علي فارس حميد، سوء الإدراك وأزمة الوعي في تقييم العوامل الإقليمية والدولية، ضمن كتاب: أزمة العراق سيادياً، معهد العلمين للنشر، النجف، ٢٠٢١، ص ٣١١

\* عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

إلى جانب ذلك تُمثل الحوارات التي يستهدفها العراق منذ قرار مجلس النواب العراقي ولغاية زيارة السيد الكاظمي الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ٢٠٢١ جوهر إمكانية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بأقل مستوى من الخسائر في محاولة للتوفيق بين خيارات الاستمرار بالعلاقات معها وبين تأمين عناصر القبول السياسي والشعبي والذي يفترض أن تستقر ملامحه بعد الانتخابات العراقية في تشرين الأول ٢٠٢١ وتشكيل الحكومة الجديدة.

إنّ الفرضية الأساسية التي تستهدف هذه الدراسة البحث فيها قائمة على أساس أنّ الحراك الإقليمي الذي يؤديه العراق يهدف إلى تحسين صورة العراق الخارجية ودعم دوره بكونه طرفاً غير محل بالأمن والاستقرار، بل يتطلع إلى أن تسهم مبادراته إلى تعزيز التفاهم الإقليمي وتحسين الأداء السياسي الخارجي باتجاه التعاون والحوار بين الأطراف الأساسية في جواره الإقليمي.

### الحوار مع واشنطن: فرصٌ بحاجة إلى توظيف

لم يأتِ الحوار الذي أجراه العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية من محض الصدفة رغم أن العديد من المؤشرات والمعطيات كانت تستوجب التعامل معه من منطلق الضرورة منذ عام ٢٠١٧، مع مراجعة وتقييم للأطر التي تحكم هذه العلاقة من جهة، وفهم مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة مازالت تعجّ بالتناقضات بسبب ارتدادات الحركة العشوائية وغير المنضبطة للقوى التي تنتمي إليه. فالإستراتيجيات الإقليمية نحو العراق مازالت في تبدل مستمر بسبب موقع العراق من كل قوة إقليمية فضلاً عن أنّ حسابات القوة مازالت بحالة تنافس وصراع مستحکم نحو زيادة القوة وتأمين المصالح الحيوية.

لم يكن توجه الولايات المتحدة الأمريكية واضحاً منذ توقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي وسحب القوات الأمريكية من العراق، إذ لم تنتقل فقرات الاتفاق إلى التنفيذ، ويبدو أنّ طبيعة التواصل كان مقتصرراً على الجوانب الدبلوماسية والبروتوكولية دون العمل على تنفيذ بنود الاتفاقية وهذا ما جعل مسألة التسليح والتجهيز متأخرة حتى في مجال الدعم الأمني والعسكري الذي رافق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المناطق في العراق. الأمر الذي يفترض إعادة تقييم مسألة التحالفات بالنسبة للعراق وتقييم العلاقة مع الخارج وفقاً لمنطق الاستجابة وتقييماً لما تفرزه البيئة الإستراتيجية من متغيرات وفرص تتعلق بحدود مصلحة العراق.

يستقر التعامل الأمريكي مع العراق وفق منظورها الأمني حيال الجمهورية الإيرانية فهي تضع العراق وفق معايير المنطقة الرمادية التي تبنتها الإدارة الأمريكية بعد مراجعات تتعلق بتقييم القوة والمصالح في المنطقة خاصة ما يتعلق بالقوى التعديلية أو الرؤية التي يتبناها الحلفاء حيال التهديدات

والمخاطر الخاصة بالإستراتيجية الأمريكية.

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية إنّ مصدر قوة إيران في تزايد نفوذها الإقليمي هي المنطقة الرمادية والتي تسهم في إضعاف قابلية الضغوط على التأثير، فالعراق على سبيل المثال أصبح يعد طرفاً محلاً بأمن المصالح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجوده في إطار المنطقة الرمادية، كذلك الحال بالنسبة إلى الفواعل من غير الدول في اليمن ولبنان، فعملية إحلال الردع في الإستراتيجية الأمريكية بحاجة إلى إعادة تقسيم مناطق العمل الإستراتيجي وفقاً لإستراتيجيات قائمة على أساس منطقة الهدف والمنطقة الرمادية لأجل تأمين الفاعلية في هذا الخصوص<sup>2</sup>.

ووفقاً لهذه المعطيات فإنه من الصعب التعامل مع العراق وفق منظور مزدوج، فهو أحد أطراف المنطقة الرمادية ومن ثم فإن أي زيادة في قوته العسكرية أو الاستخبارية قد تكون تداعياته سلبيةً بسبب العلاقة مع الجمهورية الإيرانية، وقد يبدو هذا الأمر من محل الواقعية إلا أنه في الأصل منطوق أساسي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق خاصةً في إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي تعامل مع العراق بشكوك كبيرة ولم يجد أيّ خيارات تمكن العراق من إدارة شؤونه باستقلالية عن جيرانه وفي مقدمتهم الجمهورية الإيرانية.

تعمل الجمهورية الإيرانية عن طريق المنطقة الرمادية على إضعاف قابلية الضغوط الأمريكية من التأثير على الأمن القومي الإيراني، فعملية التواصل مع الفاعلين من غير الدول كالحالة مع حزب الله في لبنان أو حماس في فلسطين والحوثيين في اليمن تؤمّن عنصر الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ومناورتها في مناطق خارج حسابات الضغوط والعقوبات المستهدفة، فضلاً عن أن طبيعة التبادلات التجارية مع العراق تسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة إيران الإقليمية، فمن الناحية الاقتصادية تحتل إيران ولاسيماً في ملف التبادل التجاري المرتبة الثانية، إذ تأتي الجمهورية الإيرانية بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠١٨ وبواقع (١٢) مليار دولار حسب بيانات الملحقة التجارية الإيرانية مع ارتفاع يتوقع المراقبون الإيرانيون إنّه قد يصل إلى ٢٠ بليون دولار، ويعد المنافس الأكثر تأثيراً في العلاقات الاقتصادية العراقية مع جواره الإقليمي لغاية ٢٠١٨ تركيا والتي تأتي في المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري مع العراق بنسبة ٢٢٪ غير أنّ توجهات الحكومة العراقية بتنوع المستثمرين قد تؤثر بشكل سلبي على إيران وتركيا في ضوء الانفتاح الاقتصادي الذي تتأمل المملكة العربية السعودية تحقيقه بعد زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى الرياض<sup>3</sup>.

2. Michael Eisenstadt, Kori Schake, and David Deptula, U.S. Strategy Toward Iran: Restoring Deterrence, Enabling Diplomacy, Washington institute, 2020, p.3

٣. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠١٨م.

لم تحرص الإدارات الأمريكية منذ بوش الابن ولغاية وصول الرئيس دونالد ترامب على معالجة الثغرات الخاصة ببرنامج الضغوط الموجهة نحو الجمهورية الإيرانية، إذ لم يراع نظام الضغوط حسب تقدير الكثير من الخبراء تحقيق الردع، وأصبحت الجمهورية الإيرانية تتمكّن من توظيف الثغرات التي تتضمنها الضغوطات من أجل الاستمرار في المواجهة. وفي هذا المجال يركّز كثير من الخبراء في أنّ العقوبات وسياسة الضغوط الأمريكية على الجمهورية الإيرانية بحاجة إلى المزيد من الإجراءات لغرض التأثير عليها سواء بالردع أو المنع، فالإحاطة من الناحية الإستراتيجية كان فيها خلل مركب يعمل على انحراف مسار الضغوط ويجعل قيمتها بلا جدوى.

إنّ طبيعة الحوار مع واشنطن الذي أخذ جولتين من الحوارات لم يؤسس لمبادئ ثابتة يمكن أن تحكم سلوك العراق تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى السلوك الأمريكي تجاه العراق.. فما تنتجه الحوارات يبقى مرهناً بتقدير صانع القرار وهذا ما يعني أنّ مسارات التعامل والتوقع تبقى مفتوحة ومرهنةً بتقدير صانع القرار للفعل الإستراتيجي.

### خطوات بناء الثقة: الحوارات المنتجة

لم يكن قرار مجلس النواب العراقي بسحب القوات الأجنبية من العراق بعد طلب قدمته حكومة السيد عادل عبد المهدي بالمسألة السهلة فقوات التحالف الدولي المتواجدة في العراق بالإضافة إلى المستشارين الإيرانيين والروس بموجب التنسيق الرباعي له مصالح تتعلق بالتوازنات التي تشهدها المنطقة، ومن ثم فإنّ عملية سحب هذه القوات بحاجة إلى ترتيبات وضمائنات من الصعب على الحكومة العراقية التعامل معها أو الالتزام بها في ظل حركة الاحتجاجات واستهداف البعثات الدبلوماسية الذي شكّل هو الآخر مصدراً لزعزعة الثقة بالإجراءات التي تقع على عاتق القوات الأمنية العراقية.

حاولت حكومة السيد الكاظمي إعادة رسم مسار الضمائنات بالنسبة للمجتمع الإقليمي والدولي عبر حراك متعدد المسارات يستهدف بناء الثقة، فالمشاركة في حوارات مع الأردن ومصر والدخول في تسيير حوارات بين السعودية والجمهورية الإيرانية أعطت انطباعات عن رغبة العراق في تشييد دور إقليمي قائم على أساس التعاون والحوار والمشاركة في دعم مستلزمات الاستقرار الإقليمي وكان لهذه الخطوات تأثيرٌ مهمٌ في بناء عناصر الثقة النسبية مما أسهم في إعطاء نسبة من الأهمية في هذا المجال.

إنّ الحوارات المنتجة من شأنها أن تدعم موقع ومكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية باعتبارها دولة غير مخلة بالأمن وفقاً للمنظور الأمريكي للمصالح في منطقة الشرق الأوسط وهذا الأمر يعدّ واحداً من أهم المتطلبات التي تؤسس لحوارات مستدامة وفعالة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ويمنح العراق فرصاً مضاعفةً للتأثير في البيئة الإقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك فإنّ استمرارية الحوار واحتفاظ العراق بمكانة مميزة بعد انتخابات تشرين ٢٠٢١ سيكون لها تداعيات مهمة بالنسبة للعراق على المستوى الدولي، فاستكمال متطلبات الحوار مرتّنه بالثقة التي ستنج عن المجتمع الدولي بالحكومة القادمة والفريق السياسي الذي يمنح الثقة برئيس الحكومة عن طريق مجلس النواب، فكلما كانت المقبولية الدولية أكبر كلما تزايدت فرص العراق في بناء دور إقليمي فعال وحوارات منتجة أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً وأنّ هنالك رغبة كبيرة من قبل دول الجوار الإقليمي في أن يكون العراق طرفاً فاعلاً في معادلات الأمن والاستقرار في المنطقة.

### إشكاليات الحوار وتعقيدات انضباط الدور

من الصعب التعامل مع الحوار وحركة العراق الإقليمية بعيداً عن الإشكاليات الداخلية التي تصل بالتفاعلات السياسية وتوجهات القوى السياسية، إذ أنّ ضعف التوافق الداخلي له تأثيرات كبيرة على مصداقية الفعل الموجه نحو الخارج خاصةً في حالة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين مقابل من يعتبرونها خصماً.

يشكّل ضعف التوافق الداخلي أو غياب السياسي بشأن أداء الحكومة وسياستها الخارجية إلى ضعف مصداقية الأداء السياسي الخارجي والحوارات التي تجريها الحكومة مع الخارج، فالاتفاقيات والسياسات التي تنتج عنها بحاجة إلى غطاء برلماني وسياسي مستمر. فغياب الثقة والتعاون بين البرلمان والحكومة له تداعيات سلبية على الأداء في الخارج فضلاً عن أنه يؤسس إلى تناقضات في مجال الأداء السياسي الخارجي سواء أكان متعدد الأطراف أو ثنائياً.

قد تستمر علاقات التعاون والصدقة التي تجريها الحكومة عبر القنوات الرسمية المختلفة مع مختلف الدول وخاصةً مصر والأردن ورغم قلّة الحديث فيه إلا أنه يمكن أن يؤسس لمحور مهم في المنطقة يتمتع بالمقبولية وفاعلية القيادة خاصةً وأنّ لمصر والأردن علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يُمكن من تأسيس ثقة متبادلة قائمة على المسارات تكامل المسارات التي

يسعى العراق إلى التعامل معها بموجب سياسة خارجية مدروسة ودبلوماسية عقلانية قائمة على أساس التعامل بالمثل.

فضلاً عن ذلك فإن طبيعة التوجه السياسي نحو الخارج قد يلاقي درجةً من الاستقرار حتى مع إمكانية مجيء حكومة جديدة، فالواضح أنّ المسارات التي تم العمل بموجبها في حكومة الدكتور حيدر العبادي قد استمرت مع السيد عبد المهدي والكاظمي رغم اختلاف المنظومة الفكرية التي تحكم السلوك السياسي<sup>٤</sup>.

إن طبيعة المعايير التي تحكم مستقبل الحوار مع واشنطن تخضع إلى جملة من المعطيات من بينها نتائج الانتخابات وما سينتج عنها من حكومة وطبيعة التحالفات في مجلس النواب، بالإضافة إلى معطيات خارجية تتصل بالحوارات بين الجمهورية الإيرانية ومجموعة ١٠+٥. إذ سيكون لمثل هذه المعطيات تأثيرٌ كبيرٌ على طبيعة الرؤية الأمريكية تجاه العراق ومكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية. إلى جانب الأدوار التي يتبناها العراق تجاه الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية خاصةً بعد جولة الحوارات التي عُقدت في بغداد في نهاية شهر أيلول ٢٠٢١ والتي كان للعراق دورٌ مهمٌ في تعزيز الحوارات عبر مستوى المشاركين فيها من جهة بالإضافة إلى أنّها تعد أول جلسة حوارية بين الطرفين تُعقد بعد تولي الرئيس الإيراني رئيسي السلطة في إيران.

إنّ طبيعة المشهد والسياسات التي تتفاعل في نطاق البيئة الإستراتيجية ووفقاً لمنهجية تتعامل مع التوقعات

١. إن مسارات الفعل السياسي نحو الخارج قد تكون أكثر التزاماً بشأن الحوار مع واشنطن، فالحكومة القادمة والتشكيل السياسي لها سيأخذ بنظر الاعتبار طبيعة التبدل في المشهد الإقليمي والدولي وحركة انتشار القوة على مستوى النظام الدولي مما يجعل الحكومة العراقية القادمة تميل إلى تحسين مستوى ونوعية الالتزام في الأداء السياسي الخارجي.

٤. إن طبيعة المنظومة القيمية التي تحكم ردود الفعل وتوجهات السياسة الخارجية بين القادة العراقيين مختلفة وتكاد تصل إلى حد التناقض خاصةً في فهم النظام الدولي وحركة القوى الرئيسة فيه مما يجعلها تؤثر على طبيعة الأداء السياسي الخارجي، غير أن طبيعة الأداء رغم هذا التناقض قد استقرت في العلاقات الإقليمية وإلى حد أقل مع القوى الرئيسة في النظام الدولي مما يجعل مسألة التوقع بتوجهات الأداء السياسي الخارجي تكون أكثر وضوحاً في هذا الجانب.

للمزيد ينظر: علي فارس حميد، سوء الإدراك وأزمة الوعي في تقييم العوامل الإقليمية والدولية، ضمن كتاب: أزمة العراق سيادياً، معهد العلمين للنشر، النجف، ٢٠٢١، ص٣٠٧.



٢. إن حركة المتغيرات وسلوك دول الجوار الإقليمي للعراق تميل باتجاه دعم دور العراق الإقليمي، وهذه الحركة المتوافقة مع طبيعة المصالح تكاد تكون فرصة من الصعب تكرارها في ظل مرافقتها لإستراتيجية أمنية أمريكية تميل إلى تهدئة حركة التنافس بين الفاعلين الإقليميين.

٣. إن ملامح التوجه السياسي الخارجي بالنسبة للعراق يبدو أنها قد أخذت جانباً كبيراً من الاستقرار خاصة في بناء مسارات السياسة الخارجية رغم تناقض الرؤية في بعض الأحيان، فمستشارية الأمن القومي ووزارة الخارجية تتجه خياراتها نحو التكامل بالعمل كبديل عن بناء خيارات بديلة، وهذا من شأنه كذلك أن يعزز من فرص نجاح العراق في الحوارات التي يقوم بها سواء بوصفه كدولة طرف في الحوار أو مشارك فيها.

إن طبيعة المعطيات وما يتصل بها من حركة في المتغيرات الإقليمية والدولية تُضعف من فرص العراق في أن يكون له دورٌ مستقبليّ فاعلٌ في المنطقة خاصة في ظلّ ما يمتلكه من مؤهلات ذاتية، غير أنّ هذا الجانب يعتمد على درجة كبيرة بالتوافق الداخلي ودعم القوى السياسية لبرنامج الحكومة والذي يتطلب بدوره توافقاً بين القوى السياسية الرئيسة في مجلس النواب مع المرشحين للحكومة القادمة، كون أنّ معيار التوافق يؤمّن مصداقيةً وقوةً لرئيس الحكومة في التعامل مع حركة المصالح في الخارج.